لفظا لان صيغته لا تقتضيه وكذا لا يشترط اعطاء عوض لذلك
لا في عوان واذا مما يقتضيه العوض في الابانة مع عوض اما في ذلك
عوان اواذا اعطيتني الفا فانت طالق فيشترط العوض لانه
مقتضى اللفظ مع العوض والما ترك هذا الاقتضاء في عوض
لصراحته في جواز التاخير فاذا مضى زمن يمكن فيه الاعطاء
ولم تعطه تطلق وتجب المتولي العوضية بالحرة فلا يشترط
في الامة لانه لا يد لها ولملكه وقد بسطت الكلام على ذلك
في شرح الروض وتقضيه التعليل الحاق المبعضة والمكاتبة بالحرة
وهو ظاهر وخرجوا من زيادتي او بدات اي الزوجة بطلب طلاق
كطلقني بكذا او ان طلقتني فلك علي كذا فاجابها الزوج فعاد
من جانبها ملكها البضع بعوض يثبت جعالة لان مقابل ما
بذلته وهو الطلاق يستقل به الزوج كالعامل في الجعالة
فلها رجوع قبله اي قبل جوابه لان ذلك حكم المعاوضات
والجعالات ولو طلبت ثلاثا ملكها عليها بالعوض فوحده اي
فطلق طلقة واحدة سواء قال بثلثه وهو ما اقتضى عليه
الاصل او سكت عنه فثلثه يلزم تغليبا لشوب الجعالة فانه
لو قال من رد عبيدي الثلاثة فوجد الف فرد واحدا استحق ثلث
الالف اما اذا كان لا يملك الثلاث فسيأتي وراجع في خلع
ان شرط رجعة لانها تخالف مقصوده فلو قال طلقتك بدينار
علي ان لي عليك الرجعة فرجعي ولا مال لان شرطي المال مع
الرجعة بتنافيان فيتساقطان ويبقى مجرد الطلاق وتقضيه

ثبوت

ثبوت الرجعة بخلاف ما لو راجعها خالعها بدينار علي انه متى شاء رده
وله الرجعة فانه لا رجعة له ويقع بائنا بمهر المثل لرضاه بسقوطها
هنا وقيد سقطن لا تعود ولو قالت له طلقني بكذا فان رتد او احدهما
فاجابها الزوج نظر ان كان الارتداد قبل وطيء او بعده واصر
المرتد على ردته حتى انقضت عدة بانت بالردة ولا مال ولا
طلاق لانقطاع النكاح بالردة والا بان اسلم المرتد في العدة
طلقت به اي بالمال المسمى وخمس العدة من حين الطلاق
وعلم من التعبير بالفاء اعتبار التعقيب فلو تراخت الردة او الجواب
اختلت الصيغة او اجاب قبل الردة او معها طلقت ووجب المال
وذكر ارتدادهما معا وارتداد الزوج وحده من زيادتي

فصل في الالفاظ الملزمة للعوض لو قال طلقتك بكذا
كالف او علي او ان لي عليك كذا فقبلت بانت به لدخول با العوض
عليه في الاولى وعلى في الثانية الشرط فجعل كونه عليها شرط
او فتري فقبلت بعيد تعقيب القبول بخلاف قوله فاذا قبلت
بانت كما بين به في قوله طلقتك وعليك او ولي عليك كذا
وسبق طلبها للطلاق به لتوقفها عليه ولانه لو اقتصر على
طلقتك كان كذلك فالزايد عليه انما يكفي موكدا لم يكن مانعا
فان قصد ابتداء الكلام لا الجواب وقع رجعيا والقول قوله فيه
بيمينه قاله الامام او لم يسبق طلبها لذلك به وقال اردت به
الالزام وصدقته وثبت ويكون المعنى وعليك لي كذا عوضا
فان لم تصدقه وقبلت وقع بائنا وحلفت انها لا تعلم ارادة ذلك

Copyright King Saud University